

[16] ومن دونها من ابن عبدوس وابن سحنون / وابن المواز ونحوهم، فله أن يفتي باختيار من وجد من [إختيار]<sup>(114)</sup> هؤلاء هـ. وإنما أطلت في هذا الاشتمال كتاب المؤلف على جميع الأقوال، وأكثرها.

خال من التشهير والتصحيح، وفيما ذكرته مدخل إلى ترجيح بعضها على بعض أو بيان للمشهور<sup>(115)</sup> المعمول به عند إختلاف التشهير.

## فصل

من قاعدة المؤلف الإستغناء بأحد المتقابلين عن الآخر، فذكر المشهور يفيد أن مقابله شاذ: وهو ما ضعف دليله، وقد يصرح بأن مقابله منكر، كقوله في الأيمان والندور<sup>(116)</sup>: «والمشهور الكفارة في القرآن والمصحف، وأنكرت رواية ابن زياد»<sup>(117)</sup>. وما كان هذا سبيله<sup>(118)</sup> فقاعدته أن يقول فيه: والمعروف. وقد يقابل المشهور بالتخريج كقوله في أول الجهاد<sup>(119)</sup>: «والزوجان كالقرييين فلا رجوع على المشهور»، ومقابل المشهور تخريج، وكقوله في الزكاة<sup>(120)</sup>: «في تحبب المال ليفرق بخلاف الموصى به ليفرق على المشهور»، ومقابله تخريج، وكقوله في الوتر: (121) «[والوتر<sup>(122)</sup>] غير واجب على المشهور»<sup>(123)</sup>، ومقابله تخريج. وهذا كثير في كتابه.

(114) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(115) في (ح): وبيان المشهور.

(116) انظر جامع الأمهات ورقة 65 (أ).

(117) في (خ): ابن أبي زيد وهو تحريف، وابن زياد هذا هو: أبو الحسن علي بن زياد. ولد بطرابلس ثم سكن تونس. روي عن مالك الموطأ. توفي سنة 183 هـ. ممن ترجم له. ابن عبد البر: الإقتناء ص 60. ابن فرحون: الديباج ص 193.

(118) في (ح): وما كان سبيله هذا.

(119) في (ح): في أول الشهادة. وانظر جامع الأمهات ورقة 70 (ب) أول باب الجهاد.

(120) انظر جامع الأمهات: ورقة 41 (أ).

(121) نفس المرجع السابق: ورقة 33 (ب).

(122) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(123) انظر جامع الأمهات ورقة 30 (أ).